



نورا تسبق سعد لمجرد  
إلى المليار مشاهدة  
على يوتيوب

المرأة في عيدها  
لا وقت للاحتفال



التصعيد مقابل التصعيد:  
حرب اليمن تعود  
إلى نقطة الصفر



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/03/08

1442 رجب 24

السنة 43 العدد 11993

Monday 08/03/2021

43rd Year, Issue 11993



# العرب

## حكومة الديببة تواجه تحدي منح الثقة وسط خشية من مناورات التعطيل

وقال المحلل السياسي الليبي صلاح البكوش، الذي عمل سابقاً مستشاراً للمجلس الأعلى للدولة، في اتصال هاتفي مع "العرب" من العاصمة طرابلس إنه "بالنظر إلى المشاعر المناهضة للبرلمان وسط مناخ مُتبدل زادت من الخشية المتنامية من مناورات ربع الساعة الأخير التي تستهدف عرقلة عقد جلسة برلمانية عامة لإتمام هذا الاستحقاق الذي نصت عليه خارطة الطريق المتبقة عن حوار جنيف".

ويعد المراقبون بجملة من المؤشرات الإيجابية الأخرى التي تُحِيل إلى إمكانية مرور هذه الحكومة، منها دعوة عبدالله الثاني رئيس الحكومة المؤقتة بشرق ليبيا وزراءه إلى الاستعداد لنقل مهامهم إلى الوزراء الجدد، إلى جانب ترحيب الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر بمخرجات الحوار واستعداده للعمل تحت السلطة المدنية الجديدة.

غير أن هذه المؤشرات الإيجابية لم تحجب المناخ المضطرب والمقلب سياسياً والذي تعقد فيه هذه الجلسة البرلمانية؛ حيث برزت بعض الأصوات المخترقة من تزايد المناورات التي ترهن على إفسال عقد الجلسة البرلمانية تحت عناوين مُتعددة، وأخرى مُشككة في إمكانية حصول هذه الحكومة على الأطراف التي خسرت التناقص في حوار جنيف.



صلاح البكوش

الأطراف التي خسرت في جنيف ما زالت تحاول العودة إلى المربع الأول

واعتبر صلاح البكوش في اتصاله الهاتفي مع "العرب" أنه "بالرغم من أن هناك ما يكفي من الأصوات البرلمانية لمنح الثقة لحكومة الديببة، إلا أن الأطراف التي خسرت المنافسة في جنيف ما زالت تحاول بثشتي الطرق إفسال المشروع والعودة إلى المربع الأول".

وتوازيًا مع ذلك ذهب النائب البرلماني أبو بكر بعيرة في تصريحات صحافية إلى القول إن "تمرير حكومة الديببة في البرلمان هذا الأسبوع أمر تحفه الشكوك؛ لأن هناك العديد من الأطراف، بعضها داخلي والبعض الأخر خارجي، تعمل على عرقلة حكومة الوحدة الوطنية بهدف في جانب منها شخصية وفي الجانب الآخر إقليمية".

### الجمعي قاسمي

تونس - تواجه الحكومة الليبية الجديدة برئاسة عبدالحميد الديببة، الاثنين، اختبار منح الثقة من البرلمان، وسط مناخ مُتبدل زادت من الخشية المتنامية من مناورات ربع الساعة الأخير التي تستهدف عرقلة عقد جلسة برلمانية عامة لإتمام هذا الاستحقاق الذي نصت عليه خارطة الطريق المتبقة عن حوار جنيف.

وبدا البرلمانيون الليبيون يتوافدون على سرت التي ستحتضن الجلسة البرلمانية العامة المخصصة لمنح الثقة لحكومة الديببة، حيث وصل إلى المدينة الأحد عقيلة صالح رئيس البرلمان مرفوقاً بعدد من نواب الشرق، فيما غادر عدد من نواب الغرب العاصمة طرابلس باتجاه سرت التي وصل إليها قبل ذلك عدد من أعضاء البرلمان من عدة مناطق ليبية أخرى استعداداً لهذا الاستحقاق.

ورجحت مصادر سياسية وبرلمانية ليبية أن يُشارك أكثر من 100 نائب من شرق ليبيا وغربها وجنوبها في جلسة اليوم التي سيقترن جدول أعمالها على بند واحد هو منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية التي أعلن تشكيلها الديببة في وقت سابق، وذلك عملاً بالترتيبات التي نصت عليها خارطة الطريق.

وتتألف حكومة الوحدة الوطنية الجديدة من سبعة وعشرين وزيراً منهم ستة وزراء دولة ونائبين لرئيس الوزراء، فيما أوضح المكتب الإعلامي للحكومة الجديدة الأحد أن مكونات المثلث الأمني هي: القائد الأعلى للجيش من المنطقة الشرقية، ورئيس الأركان من المنطقة الغربية، ووزير الداخلية من الجنوب.

أما بالنسبة إلى المثلث الاقتصادي فإن وزارة التخطيط ومؤسسة النفط والمصرف المركزي من نصيب الشرق، فيما مُنحت للغرب وزارة الاقتصاد والنفط والجنوب حاز وزارة المالية، بينما تم توزيع الوزارات السيادية على الشرق (الخارجية والتخطيط)، والغرب (الاقتصاد والعدل)، والجنوب (الدفاع والداخلية والمالية).

ورغم هذا التوزيع تواجه هذه الحكومة الكثير من التحديات المرتبطة بحسابات داخلية وإقليمية. ومع ذلك تذهب بعض التقديرات التي استبقت الجلسة البرلمانية العامة المنتظر عقدها اليوم في مدينة سرت إلى القول بأن ثمة مؤشرات، توصف بـ"الإيجابية"، على أن هذه الحكومة ستنال الثقة بأغلبية مرجحة.

## البابا: أحمل العراق الجريح في قلبي



وذكر "العراق في قلبي وأصلي من أجل العراق والجماعات الدينية المختلفة". واختتم القداس بالقول "بارك الله في العراق... وأقول للعراقيين سلاماً سلاماً".

### أخبار

البابا للعراقيين: لا تياسوا

من قيادات حركة فتح التي طُرحت أسماؤها لخلافة عباس منذ فترة طويلة، ولم يحدد البرغوثي ما إذا كان سيضم إلى القائمة أو سيخوض انتخابات الرئاسة. ورفض هو ومحاميه طلباً لإجراء حوار معه.

## التصدع في حركة فتح يهدد الرئيس عباس قبل الانتخابات

غير المعروفة حتى الآن لحركة فتح، ويرى القدوة وآخرون داخل الحركة أن قائمة عباس لن تلبى شرط الوجاهة والجدارة اللتين تحتجها فتح في هذه الانتخابات.

وبدلاً من أن يرى عباس في تعدد قوائم حركة فتح عنصراً إضافياً يمكن جمعه في حال تعثرت قائمته، يتصرف وكان القائمة التي سيخرج بها ستلقى تاييداً شعبياً، وأن القوائم الأخرى ستخضع من رصيدها.

وشبهت قيادات من داخل حركة فتح النداءات التي تصدر من الحلقة المقربة من الرئيس عباس بـ"المذعورة" وهي تطلب بالالتزام بـ"قائمة الحركة" وعدم الخروج عنها واعتبار من يخرج عنها متمرداً وسيُفصل من فتح.

وتساعتل مصادر فلسطينية مقربة من حركة فتح "ممنُ الذعر" إذا كانت حماس نفسها المنافس التقليدي لحركة فتح قد أصبحت لدى فريق عباس البغية ويُرجى الاندماج معها في قائمة واحدة".

وعزت المصادر نفسها القلق داخل فريق الرئيس الفلسطيني إلى المخاوف من صعود التيار الإصلاحي داخل فتح، الذي بات يجد له المزيد من التأييد الشعبي، وفوزه في الانتخابات.

ويرى الكثير من الفلسطينيين أن على أقطاب السلطة أن يسألوا أنفسهم: ما هو رصيد الحركة من الثقة بنفسها، إن كانت ترى مقتلها في قائمة تجتهد، وستكون في المحصلة لصالحها؟

وقال الكاتب الفلسطيني عدلي صادق "ربما يتخذ رئيس السلطة والحركة خطوة منهورة بمحاولته فصل عضو اللجنة المركزية للحركة ناصر القدوة، وهو شخصية سياسية بامتياز تراس بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة في أكثر مراحل العمل السياسي الفلسطيني أهمية ورواجاً".

وأضاف صادق، الذي سبق أن شغل مواقع دبلوماسية، في تصريح لـ"العرب" "القدوة لم يرتجل خطوته، وإنما استغل منذ وقت مبكر على تحالف مع قيادات وسطى وازنة وعناصر مشهود لها بالنزاهة، وشخصيات اجتماعية مرموقة، وستكون محاولة إقصائه عملاً محفوفاً بالمخاطر، بالنسبة إلى عباس في حالات قوته، فما بالناس بحالات الذعر التي تدل عليها مراسيمه ونداءاته".

وأدت محاولة انشقاق من أحد حلفاء عباس في الحركة إلى تزايد التكهنات بأنه قد يلقي انتخابات الرئاسة خشيّة تحذٍ محتمل من مروان البرغوثي وهو المسجون في إسرائيل وهو من القيادات الفلسطينية التي تحظى بشعبية. وينفي مكتب عباس أنه يعتزم تأجيل انتخابات الرئاسة أو إلغائها.

وقال القدوة (67 عاماً) إنه يأمل أن يكون على رأس قائمته البرغوثي، وهو

رام الله - يُتوقع أن يشهد اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح، الذي سيعقد اليوم الاثنين في رام الله برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، المزيد من التصدع بين قياداتها مع اقتراب موعد إغلاق باب تقديم القوائم الفلسطينية التي ستخوض الانتخابات التشريعية التي ستجرى في مايو المقبل والانتخابات الرئاسية في يوليو القادم.

وكشفت مصادر داخل الحركة أن الرئيس عباس سيدفع باتجاه فرض عقوبات على القيادي في فتح ناصر القدوة بعد قراره الترشح في قائمة انتخابية مستقلة عن الحركة.

وأكد القدوة العضو القديم في اللجنة المركزية لحركة فتح أنه لا يعتزم حضور اجتماع اللجنة المقرر اليوم الاثنين.

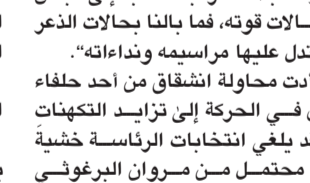
وأضاف القدوة، ابن شقيقة الراحل ياسر عرفات مؤسس حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، أن الفلسطينيين "سئموا الوضع الحالي... سواء التصرفات أو سوء التصرفات الداخلية؛ أمور مثل غياب سيادة القانون وغياب المساواة وغياب العدل".

وتوقعت مصادر فلسطينية مطلعة أن العنقوبات التي توعد بها الرئيس عباس لن تقتصر على القدوة، وستخرج قوائم جديدة بعيد الإعلان عن أسماء قائمة حركة فتح للانتخابات التشريعية برئاسة الرئيس عباس.

ويحكم عباس (85 عاماً) رئيس السلطة الفلسطينية في المناطق الخاضعة للحكم الذاتي في الضفة الغربية بمراسيم منذ أكثر من عشر سنوات.

وتتوالى المراسيم التي يصدرها الرئيس عباس بهدف عرقلة عملية ترشيح قيادتي فتح للانتخابات.

وأظهرت هذه المراسيم ارتباكاً لدى إدارة رئيس السلطة الفلسطينية والحلقة الداعمة له التي لا تخفي قلقها من تزايد قيادتي فتح الذين يرغون في خوض الانتخابات ضمن قوائم مستقلة. وتتركز المعركة الآن مع ناصر القدوة الذي أصر على خوض الانتخابات خارج القائمة الرسمية.



ناصر القدوة

الفلسطينيون سئموا غياب سيادة القانون وغياب المساواة والعدل

## دار الإفتاء المصرية تراكم الفشل بتدخلها المعلن في السياسة

### المفتي يُشرعن اللجوء إلى جيوب الناس لسد عجز الموازنة العامة للدولة

أحمد حافظ القاهرة - يعكس دفاع دار الإفتاء المصرية المعلن و"الفج" عن النظام فشلاً تنظر إليه أوساط مصرية بعين الريبة خشية تأثيراته العكسية على الطرفين، باعتبار أنها تطوع الدين لخدمة السياسة، وهو الأمر الذي انتفض عليه المصريون ضد تيار الإسلام السياسي بقيادة الرئيس الراحل محمد مرسي في 2013.

ولم تهدأ عاصفة الجدل حول الفتوى التي أصدرها شوقي علام مفتي مصر، الجمعة، بشأن الضرائب التي تفرضها الحكومة على المواطنين، بحكم أنها جاءت في ذروة غضب الشارع على

مجلس النواب عقب إقراره دفعة جديدة من الضرائب على السيارات وبعض الخدمات ومستخرجات الأوراق الرسمية ومستلزمات النظافة. ودعا مفتي مصر في لقاء تلفزيوني المصريين إلى الالتزام بدفع الضرائب التي يقرها ولي الأمر (الحاكم)، لأن "الفقه من أنواع التعبد والتقرب إلى الله الذي يفرض على عباده طاعة ولي الأمر في الحق والخير والبناء عبر طاعة القانون، ونحن مأمورون بالاستجابة لما يقرره ولا يجوز التهرب من الضرائب أو دفع رشوة لإيقاض قيمتها".

واستقبلت شريحة كبيرة من المصريين فتوى "التعبد إلى الله بدفع الضرائب" بسخرية معتادة، وتقمص بعضهم دور رجل الدين الذي سيفتي مستقبلاً بان دافع الضريبة العقارية كمن صام الدهر كله، ومن دفع ضرائب كمن أنها المستفيد الأول منها، لكن التزم بدفع فواتير المياه والكهرباء كمن أدى العمرة في شهر رمضان. واستبعدت دوائر سياسية وقوف الحكومة صراحة وراء صدور الفتوى، رغم أنها المستفيد الأول منها، لكن المؤسسات الدينية اعتادت التبرع بالدفاع عن القرارات والسياسات التي ترضى شريحة من الناس، حتى يُظهر الولاء للرئيس وتظهر أمامه شريكة في مواجهة التحديات التي تواجه الدولة. وقال جهاد عودة، أستاذ العلوم السياسية، لـ"العرب" إن تبرير المؤسسة

الدينية للقرارات الحكومية يرتقي إلى درجة التهور السياسي، خاصة عندما يكون ذلك بطريقة فجّة وبعيدة عن الحنكة والعقلانية".

وذكر أن الشارع اعتاد على الفتاوى التي تتناغم مع توجهات الدولة، لكنها كانت مترنمة وغير مباشرة، إلى أن صارت هناك مجازفة بالخوض في مسائل مدنية، وهذا خطر جسيم. وتكمن المعضلة في أن غضب الناس على الحكومة من الفتاوى التي تحمل أبعاداً سياسية واقتصادية يتجاوز تدمرهم من المؤسسة الدينية، ولدى هؤلاء شعور متصاعد بأنها (أي الحكومة) تسعى لترهيب الناس من الوقوف في وجه قراراتها من خلال

توظيف جهات الفتوى لإصدار آراء تضيئي شرعية على سياساتها، وهو ما ينطوي على تشابه مع خطاب التيارات المتشدد الذي يستخدم هذا النوع من التبرير.

وأوضح سعيد محمد، وهو باحث قانوني في إحدى الوزارات الخدمية، لـ"العرب" أن مساندة المؤسسة الدينية للحكومة في علاقاتها بالناس تزيد تدمرهم على أي قرارات يتم تسويقها بطريقة "قال الله، وقال الرسول"، لأن ذلك يعني لجوء الحكومة إلى آخر الحلول (الحل الديني) لتبييض وجهها، ويمهد لفقدان الثقة في جهة الفتوى. وأضاف سعيد، وهو من المؤيدين للنظام المصري، "عندما يتم ربط علاقة

الدين بقرارات الحكومة، فإن ذلك يفتح الباب أمام جهات الفتوى لتوظيف آراء تضيئي شرعية على سياساتها، وهو ما ينطوي على تشابه مع خطاب التيارات المتشدد الذي يستخدم هذا النوع من التبرير.

وأوضح سعيد محمد، وهو باحث قانوني في إحدى الوزارات الخدمية، لـ"العرب" أن مساندة المؤسسة الدينية للحكومة في علاقاتها بالناس تزيد تدمرهم على أي قرارات يتم تسويقها بطريقة "قال الله، وقال الرسول"، لأن ذلك يعني لجوء الحكومة إلى آخر الحلول (الحل الديني) لتبييض وجهها، ويمهد لفقدان الثقة في جهة الفتوى. وأضاف سعيد، وهو من المؤيدين للنظام المصري، "عندما يتم ربط علاقة